

المتواصلة والمتصاعدة لتفريغ القدس من أهلها، وتهجيرهم من مدينتهم سعيًا لتهويدها وتغيير معالمها وواقعها السكاني، وفي انتهاك فاضح للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم على سلطات الاحتلال إبعاد المواطنين من الأراضي الواقعة تحت احتلالها.

وقد وجه الأمين العام رسائل عاجلة إلى عدد من المسؤولين الدوليين لحثهم على التدخل لثني إسرائيل عن قرارها ومنعها من الاستمرار في انتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي.

وثيقة رقم 156 :

مؤتمر صحفي مشترك للرئيس الفلسطيني محمود عباس والمستشار النمساوي فيرنير فايمان حول سحب هويات المقدسيين، والحصار على قطاع غزة، والسلام¹⁵⁶

24 حزيران/ يونيو 2010

اعتبر الرئيس محمود عباس أن قرار الحكومة الإسرائيلية سحب هويات بعض أبناء القدس وطردهم من أرضهم سابقة في منتهى الخطورة، وأكد أن القيادة الفلسطينية لن تقبل ولن تسمح بها ولن تتجاوزها إطلاقاً.

وكان السيد الرئيس يتحدث خلال مؤتمر صحفي مع المستشار النمساوي فيرنير فايمان في مقر الرئاسة في مدينة رام الله.

وقال سيادته: "أن يطرد أبناء القدس من بيوتهم وتسحب هوياتهم، فهذا أمر لا يمكن أن يتحملة إنسان ولا يمكن أن يقبله بشر لأنه فوق التصور، ونحن نعلن هنا أن هذه العقبات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ستكون أهم عقبات في طريق عملية السلام".

وأكد سيادته أن الحصار المفروض على قطاع غزة يجب أن يرفع عن جميع المعابر الإسرائيلية وأن تفتح هذه المعابر للمواد الإنسانية وللاحتياجات التي يحتاجها أبناء القطاع من مواد البناء لإعادة بناء البيوت التي هدمت أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة وهي أكثر من 25 ألف بيت.

وأكد أن القيادة الفلسطينية مصممة على أن التحقيق الدولي يجب أن يأخذ مجراه ليعرف العالم ما الذي حصل ولماذا حصل الاعتداء على بواخر الحرية التي كانت تنقل البضائع وتنقل أناساً عاديين آمنين يحملون هذه البضائع لأهل قطاع غزة.

وتابع سيادته: "أكدنا للسيد المستشار حرصنا على نجاح المباحثات التقريرية والمفاوضات، وأكدنا له أنه في الوقت الذي يحصل أي تقدم لا مانع لنا أن نذهب إلى المفاوضات المباشرة، وقلنا له، إن هناك إجراءات تقوم بها الحكومة الإسرائيلية من شأنها أن تعقد الأمور وأن تعطل الجهود الأخيرة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة".



وقال سيادته: "نحن مؤمنون بأن حل كافة القضايا يجب أن يتم بالطرق السلمية ونحن مؤمنون تماماً بأنه لا عودة للعنف".

وأضاف، "لكن نحن نرى أن ما تقوم به السلطات الإسرائيلية وبالذات فيما يتعلق بسحب هويات المقدسيين وطردهم خط أحمر، ولا يعني هذا أننا نهدد، ولكن نقول: نحن الآن نبذل المساعي مع كل الأطراف الدولية ونحن نتوجه إلى الحكومة الإسرائيلية مباشرة من أجل هذا الأمر حتى يتوقف، لأن استمراره خطر على العملية السياسية".

وتابع السيد الرئيس، "نرجو من الإسرائيليين أن يفهموا أننا نريد السلام ونريد أن نصل معهم إلى سلام، يجب أن يتوقفوا عن مثل هذه التصرفات".

وذكر سيادته: "نحن مع حل شامل ومع إقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل بأمن واستقرار، أي نحن مع حل الدولتين وبالتالي وهذا مطلب دولي، وطالب الحكومة الإسرائيلية بالإسراع في الوصول إلى هذا الحل حتى تتمكن منطقة الشرق الأوسط من أن تعيش بأمن وسلام واستقرار".

وأشار سيادته إلى قضايا أخرى بحثها مع المستشار النمساوي تتعلق بالحل النهائي مثل القدس، واللجئين، والمستوطنات، والمياه، والأمن، وغيرها، مشيراً إلى أن كلها يجب أن تبحث وتدرس. وقال "نحن جاهزون لبحث هذه القضايا للوصول إلى الحل".

وشكر سيادته المستشار النمساوي على زيارته لفلسطين وعلى موقف بلاده الداعم دائماً للقضية الفلسطينية سواء من خلال الاتحاد الأوروبي أو من خلال العلاقات الثنائية، كما أعرب عن تقديره عالياً للعلاقة التاريخية والمستمرة والتي تربط فلسطين بالنمسا مستشاراً وحكومة وشعباً.

من جانبه اعتبر المستشار النمساوي أن الحوار هو الطريق الوحيد والصحيح الذي يجب على الشركاء والجيران انتهاجه، مؤكداً أن الاتحاد الأوروبي دائماً يقيم الحصار المفروض على غزة بشكل سلبي، معرباً عن أمله في أن تتحسن أحوال الفلسطينيين.

وقال، نود أن يكون هناك حل سلمي، وفي نفس الوقت نود أن يكون هناك التزام بحقوق الإنسان في غزة.

وأشاد بالتقدم الاقتصادي الحاصل في الأرض الفلسطينية معتبراً إياه من الجوانب الأساسية في الحياة الفلسطينية، وأكد على وجوب أن يكون هناك حياة وازدهار اقتصادي، معتبراً أنهما أمران مرتبطان ببعضهما البعض.

وأضاف، نحن مع العيش المشترك والتطور السلمي ومعنيون جداً بالمحادثات السلمية وفي حال عدم حدوث تقدم على هذا المسار سيكون المسار الآخر سلبياً.